

تدبير الزمن المدرسي... خطاب فضفاض وفوضى في التطبيق

المذكرة 122 تدعي تقديم إضافة نوعية للأداء المهني والفاعلون اعتبروها خطوة إلى الوراء



اتخذت وزارة التربية الوطنية عددا من الإجراءات بمناسبة الموسم الدراسي الجديد، في سياق ما اعتبرته الانطلاقة الفعلية للبرنامج الاستعجالي لإصلاح المنظومة التعليمية. وهكذا، وفي إطار أجراء محاور المشروع الثاني عشر بالتحديد، أصدرت مديرية المناهج والحياة المدرسية المذكرة رقم 122 بتاريخ 31 غشت 2009، في موضوع «تدبير الزمن المدرسي بسلك التعليم الابتدائي». وقد حظيت هذه المذكرة باهتمام واسع وأثرت نقاشا حادا في الساحة التعليمية، بسبب ما خلفته من ردود فعل متعددة لدى المتدربين عموما، والفاعلين والممارسين خصوصا، سيما المتدخلين المباشرين، أي الآباء والأساتذة والإدارات المدرسية.

أسباب النزول

تصر مذكرة «تدبير الزمن المدرسي بسلك التعليم الابتدائي» على أن من شأن العمل بهذا التدبير الجديد للزمن أن يقدم «إضافة نوعية للزمن المدرسي»، كما يمكن المتعلمين من ربط «علاقة متميزة بالمدرسة الجديدة». وكان منسكدة تدعي مستوى جودة النظام التعليمي وضعف الأداء المهني يتجسد جزء كبير منها فقط في توزيع الحصص اليومية والأسبوعية والتوقيت المعمول به ؛ بل إن كثيرا من المهتمين بالشأن التعليمي تفاجؤوا بهذا القرار الجزئي في وقت كان ينبغي الإهتمام بقضايا جوهرية، سيما أنه لم تكن هناك حاجة قصوى لمثل هذا الإجراء على أساس أنه لن يضيف جديدا إلى استعمالات الزمن الحالية، ما عدا في ما يتعلق بتوقيت الصيغة الأولى.

وتنص المذكرة 122 على أن العمل بهذا التدبير الجديد للزمن المدرسي أمله «الدراسات العلمية في مجال الزمن المدرسي القائمة على شرطي الوظيفة والروية»، وأيضا «تماشيا مع الدينامية الجديدة التي تركز عليها توجهات البرنامج الاستعجالي»، وذلك في أفق «إعطاء نفس جديد للمؤسسة التعليمية والحياة المدرسية»، و«الإسهام في الارتقاء بالتعلم وفق منهج تربوي محفز وشروط تعليمية تراعي حاجات المتعلم»، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا بإلحاح هو: ألم تكن استعمالات الزمن وتوزيع الحصص الدراسية اليومية، المعتمدة في مختلف تجارب المنظومة التعليمية مستندة إلى إرسات علمية؟ أو لم تكن تراكيب المواد الدراسية في التوزيع اليومي متناسدة على التطبيقات التربوية لنتائج الدراسات النفسية والاجتماعية لطفل المتعلم؟ الأكثر من هذا أن الوزارة في بيانها التوضيحي الصادر في الأسبوع الماضي أكدت أنها «بصدد إجراء دراسة علمية متكاملة حول تدبير الزمن المدرسي تتضمن استشارة ميدانية لكوحدات المجتمع المدرسي، إلا يجعل هذا التأكيد على أن هناك اعترافا بان الإجراء الذي تضمنته المذكرة 112 كان متسرعاً ولم يحظ «بالدراسة العلمية، التي نتحدث عنها المذكرة نفسها».

أسس وأهداف

وفق المذكرة إياها، فإن التدبير الجديد للزمن المدرسي يتجلى في عدة أسس ومركزات، من قبيل توزيع الغلاف الزمني

من المسائفة، وجعل الحصص الزمنية لكل حصص دراسية تتراوح بين 40 و50 دقيقة، وكذا إعادة النظر في التسلسل البيداغوجي للحصص بما يساهم في تخفيف وزن الحقيبة المدرسية، وتخفيف العبء على المتعلمين بعدم إرهابهم بالأنشطة المنزلية، والاحتفاظ بالكتب والأدوات المدرسية داخل الفصول ما أمكن. ونصت المذكرة في الأخير على إعداد استعمالات الزمن بالاستئناس بالنماذج المرفقة بها، باعتبارها إحدى الصيغ الثلاث للتوقيت: الأولى تطبق في حالة توفر حجرة دراسية لكل أستاذ، والثانية يتم تطبيقها بمعادلة حجرتين لثلاثة أساتذة، وأخيرا الثالثة بمعدل حجرة لإستاذين.

استنتاجات

يلاحظ عدد من المتدربين للشأن التعليمي، وبالأخص الممارسين، أن صياغة مذكرة التدبير الزمن المدرسي بسلك التعليم الابتدائي يغلب عليها طابع العمومية، وتنتم بأسلوب فضفاض يفتقد الدقة، سيما في جوانبها المتعلقة بالمركزات والأهداف والسياق العام للمذكرة، ولا يستطع دارسها تلمس واعتبارها ومقتضاياتها التطبيقية إلا في الشق المتعلق بالعمليات والإجراءات، عندما نتحدث عن البرمجة واستعمالات الزمن وصيغ التوقيت، لكنها بالمقابل لا تصنف شيئا جديدا إلى ما هو معمول به حاليا، وتحديدا في ما يتعلق بتوزيع حصص المواد الدراسية. ويسجل المتعلم في المذكرة نفسها بعض التناقضات، من قبيل حديثها عن عدم إرهاب التلميذ، وفي الوقت نفسه تقدم مثلا (الصيغة الأولى) لاستعمال الزمن أكثر من مرفق بالنسبة إلى المتعلم، خصوصا معلمي السنة الأولى، إذ تستمر الدراسة صباحا من الثامنة إلى الحادية عشرة و50 دقيقة مع استراحة 15 دقيقة، وتستمر فترة بعد الزوال من الثانية وثلاثين دقيقة إلى الرابعة و15 دقيقة باستثناء الأربعاء والست.

كما تخلق نماذج استعمال الزمن المرفقة بالمذكرة إشكالات حقيقية يصعب، إن لم نقل يستحيل تطبيقها، خصوصا بالنسبة إلى مائتي الأمازيغية والتربية البدنية، إذ برمجتا في هذه النماذج في توقيت واحد، فكيف يمكن أن يدرس أستاذ الأمازيغية عددا من الأقسام في التوقيت نفسه؛ وكيف يمكن للمعلم المتوفر بساحة المدرسة أن يحضن أنشطة التربية البدنية لجميع الأقسام في وقت واحد، هذا إذا توفر الملعب بالمؤسسة، بل إذا وجدت الساحة أصلا؛ هذا دون التطرق إلى المشاكل العويصة المطروحة على مستوى التغييرات التي ستسبب مضايق حصص المواد الدراسية المقررة والتي تحتاج لوجدها لوقفة تأمل.

إن السبيل الوحيد لتفعيل المذكرة 122 من أجل تطبيقها بما يخدم الأهداف المعلنة، رغم عدم دقتها، يقضي إخضاعها للتعدلات الضرورية التي تستقرها الممارسة اليومية لهذا التدبير الزمني الجديد، بمرعاة مصلحة المتعلم أولا، والأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجغرافية والإقليمية، وهو ما توفى به المذكرة نفسها عندما توجه الممارسين إلى التتبع والتعديل والتحسين تبعا لتجدد المعطيات.

عبد الكريم مفضال

طويلة أثناء اكتساب التعلم، والإيجابي، في السياق نفسه، هو قرار برمجة أنشطة تعليمية مندمجة تمارس خارج الحجرات الدراسية، غير أن ما يطرح من إكراهات في هذا الصدد يمثل في مدى توفر الفضاءات التربوية المناسبة لممارسة هذه الأنشطة.

أجراة مقتضيات المذكرة

تمتع المذكرة 122 الصلاحية للسلطات التربوية الجهوية والإقليمية لتحديد التوقيت المدرسي اليومي والأسبوعي، ولإد أن ينطلق ذلك من معايير تراعي برمجة أنشطة تطبيقية في الفترات الأقل حيوية، وتوفير الظروف المناسبة للمتعلمين ما بين الفترتين الصباحية والمسائية، وأخيرا التدبير الملائم للجدد والوقت المبذولين لتقليل المتعلمين بين مقر السنن والمدرسة.

أما المتعلمات اليومية فيؤخذ فيها بعين الاعتبار ميزات الأداء الذهني خلال اليوم، وذلك بجعل الفترة الصباحية أطول

وفق الإيقاعات الينومية للمتعلمين، ثم توزيع الحصص الدراسية بمرعاة تغيير هذه الإيقاعات حسب أيام الأسبوع، وأيضا توزيع المواد الدراسية تبعا لعلاقتها بالإيقاعات اليومية، إضافة إلى تحديد الأحياء الزمنية للحصص الدراسية من 40 إلى 50 دقيقة، وأخيرا برمجة أنشطة مندمجة تزاول خارج الحجرات الدراسية.

وتراهن مديرية المناهج والحياة المدرسية، حسب المذكرة دائما، على بلوغ هدف تحقيق جودة التعلم بفضل هذا التدبير الزمني الجديد، من خلال الملاءمة مع الاستعدادات الجسمية والذهنية للمتعلمين، وبرمجة التعلم بمرعاة الإيقاعات وخصوصيات الأنشطة وجعل الفضاء المدرسي أكثر انفتاحا مروية. غير أن الملاحظة اللافتة في هذا السياق هو تمديد المدة الزمنية للحصص الدراسية، خصوصا بالنسبة إلى المتعلمين الصغار، والتي لم تكن تتجاوز 30 دقيقة، بالنظر إلى الإمكانيات الينومية المحدودة لهؤلاء وبالتحديد قدرتهم على التركيز مدة

أزيد من 800 رجل تعليم ينتفضون في تمارة

كشف مسؤول نقابي في المكتب الإقليمي للصخيرات تمارة التابع للاتحاد المغربي للشغل، أن استعدادات جارية لتتخذ أزيد من 800 رجل تعليم اعتصاما مفتوحا أمام مقر نيابة التربية الوطنية بتمارة.

وأوضح المسؤول النقابي أن النيابة بادرت بتطبيق المذكرة رقم 122 رغم «ما تتضمنه من صعوبات، ورغم تصريح أحمد اخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي، الذي قال إن التوقيت المشار إليه في المذكرة غير ملائم، لكننا لم نفهم سر تشييد نيابة تمارة بتطبيق فحوى المذكرة التي تضرب عرض الحائط التوقيت المعمول به منذ سبع سنوات.

وكان رجال تعليم نيابة تمارة نزلوا ووقفة احتجاجية يوم الخميس الماضي احتجاجا على المذكرة 122، حضرها أزيد من 800 رجل تعليم في تمارة كانت مناسبة لمطالبة النيابة والأكاديمية بالعودة عن تطبيق المذكرة والإسراع بحركة داخلية محلية لدف العزلة عن رجال التعليم.

كما شدد المحتجون على إعادة النظر في تنقيط المهملين للترقية بالاختيار وتمتع الأعوان بعطلتهم السنوية ووقف كل السلوكات المشينة في حقهم، ومطالبة النيابة بمراجعة جميع الخروقات المرتكبة ضد شغيلة التعليم في تمارة.

وتأسف نقابيون لأن وزارة اخشيشن لم تعمل على استشارة النقابات قبل إصدار المذكرة التي على حد تعبير هؤلاء يستحيل التعامل معها خصوصا في العالم القروي.

وإذا كان إسماعيل العلوي، وزير التعليم الأسبق، شدد على ضرورة اعتماد توقيت مكيف مع المحيط الخاص بالتلميذ، فإن المذكرة 122 تتحدث في إطار التدبير الزمني المدرسي بسلك التعليم الابتدائي عن توزيع الحصص الدراسية بما يراعي تغيير الإيقاعات الينومية تبعا لآيام الأسبوع مع تمديد الغلاف الزمني الخاص بكل حصص دراسية ليترأجح ما أمكن بين 40 و50 دقيقة مع مراعاة خصوصية بعض المواد الدراسية.

واعتبر المكتب الإقليمي للجماعة الوطنية للتعليم التابع للاتحاد المغربي للشغل أن تنظيم ووقفة احتجاجية جاء ضدا على التنفيذ الحرفي للمذكرة 122 والقرارات الانفرادية والتعسفية للاكاديمية ونيابة التعليم بتمارة في تدبير الشأن التربوي والموارد البشرية، كالتكليفات والإقرارات والحركة الداخلية والسكنيات والتجهيزات وإعادة انتشال الأعوان والعلة السنوية.

وأوضحت النقابة المذكورة دواعي رفضها للمذكرة بما استمه

«الختزال قضية التعليم في قضايا هامشية كالتغيب والتدبير المحلي». وحسب النقابة فإن «تفزيل هذه المذكرة لا يخدم مصلحة المتعلمين والأساتذة على حد سواء خصوصا في العالم القروي مما يترتب عنها في حالة تطبيقها رفع العهر المدرسي وإنهاك الشغيلة التعليمية وزيادة متاعبها».

نادية بوكيلي (مكتب الرباط)

تحتية تسهل أمر تقاطع أكثر من مرة في اليوم الواحد، إضافة إلى ارتفاع تكلفة التنقل اليومي لعلما أن جل الأساتذة يقطنون بالجديدة، حيث تصل المسافة المقطوعة كل يوم إلى حوالي 140 كيلومترا ذهابا وإيابا وعدم نظام توقيت وسائل النقل وعجز الوزارة عن توفير وسائل نقل خاصة بالعمالين بالعالم القروي وخدمات اجتماعية مماثلة لما توفره وزارات أخرى لموظفيها وتطبيق قرار تدبير الزمن المدرسي، سبب في مشاكل اجتماعية خطيرة لأسرة التعليم حيث سيكونون مجبرين على ترك أطفالهم عرضة للضايق في ظل غياب الرعاية الكافية والمراقبة وعدم التعرف على حاجياتهم عن كنف والتأثير النفسي على رجال ونساء التعليم وما له من مفعول سلبي على العملية التعليمية.

إلى ذلك اعتبرت نقابة أخرى العودة إلى التوقيت القديم ترجاعا خطيرا بعدما اعتمد رجال التعليم التوقيت الثنائي، مؤكدا أن مقتضيات المذكرة 122 سيهدد التلاميذ إلى زمن الخبز الحافى والنشاي البار، في إشارة إلى بقاء التلاميذ والأساتذة طيلة اليوم بمؤسساتهم في غياب أبسط الشروط الحياتية، وهي المؤسسات التي تنفق على الماء والكهرباء والمرافق الصحية، مثلما تنفق على مطاعم مدرسية حديثة توفر للتلاميذ والأساتذة الحد الأدنى من الوجبات، واعتبرت النقابة ذاتها توصيات وتوجهات الخطط الاستعجالي بعيدة جدا عن الواقع المعيش للمؤسسات التعليمية خاصة بالعالم القروي.

أحمد ذو الرشد (الجديدة)

الزمن المدرسي يحول دون تحقيق برامج الإصلاح الشامل

الصيغ المتحرحة في المذكرة 122 لا تتماشى واستراتيجية بيداغوجيا الإدماج

الأمر مقبول في المستويين الأول والثاني، لكن المستويات العليا التي يكون فيها التلميذ أدرك بعض ميكانيزمات اللغة العربية التي تؤهله لفك رموزها، فإنه ينبغي تقليص عدد حصصها لتخفيف العبء عن المتعلمين بالتدرج في المستويات العليا.

وأكد شيفاي أن الصيغ المقترحة لا تتلاءم والدلائل التسعة الصادرة عن الوزارة الوصية من انطلاق الموسم الدراسي الحالي، إذ تسال عن الحصص التي يمكن أن يتعامل معها المدرس مع دليل المسرح مثلا، وكذا دليل الموسيقى، والأناشيء. واعتبر شيفاي أن للوسط القروي خصوصيات ثقافية واجتماعية تميزه عن الوسط الحضري، ومن ثم فإن التوقيت المكيف، لحظة تنزيله، كان يتوخى إعطاء الفرصة للطفل لتابعة دراسته في طرف أخص من جهة، ومساعدة والديه من جهة ثانية مع استحضرار معضلة العهر المدرسي التي تعرف نسبيا مهمة في جهة تاللا أزيلال.

ومكنت الصيغة السابقة، نسبيا، بالجهة من تدبير الزمن المدرسي سواء، تعلق الأمر بالتلميذ الذي كان يجد الوقت الكافي لمساعدة والديه في الشؤون الفلاحية ومن ثم تخفيف العبء، عنهما ما فسح المجال لتقليص نسبة العهر المدرسي، أو تعلق الأمر بالمدرس الذي كان يتنقل إلى بيته، علما أن الوصل القروي لا يحفز المدرسين على الاستقرار لغياب البنيات التحتية وكذا المرافق الضرورية التي طلب حاجياتها، ورغم إيجابيات المذكرة الوزارية السابقة الخاصة بتدبير الزمن في العالم القروي فإنها لم تقترح حولا جذرية لمسألة الزمن المدرسي الذي تخللت شوائب عدة كانت دون الطموحات.

سعيد فائق (بني ملال)

المذكرة 122 وحدت النقابات وقلصت الخلافات

رجال التعليم بالعالم القروي أكثر ضرا في حالة تطبيق المذكرة

انطلق الموسم الدراسي الحالي سابقا، وزادت من سخونته وحرارته المذكرة رقم 122 التي أصدرتها وزارة التربية الوطنية، التي تزوم من خلالها، حسب ديماجتها، تدبير الزمن الدراسي والحد من ظاهرة العهر المدرسي، عقب دراسة قام بها أحد الخبراء المعاندين من كندا، إلا أن رجال التعليم والنقابات التي تعطلهم باختلاف مشاربها، جندت كل طاقاتها وإمكاناتها وشرعت في توقيع عرائض تدين التراجع عن التوقيت المستعر، الذي ينتج، حسب رأيها الفرصة لرجال التعليم والتلاميذ للاستفادة من حصص زمنية ملائمة.

وخلق عزم الوزارة الشروع في تطبيق المذكرة ذاتها خلا كبيرا في السير العام داخل المؤسسات إذ ما زال رجال ونساء التعليم بالعالم القروي حائرين، بل إنهم ما زالوا يشتغلون بالطريقة القديمة، إذ لم تأخذ الدراسة سيرها العام بعد، بل إن السبيلون في أي مستوى النيابة والأكاديمية الجوهية ما زالوا لم يتخذوا بعد القرار الملائم على اعتبار أن وزير التعليم أحمد اخشيشن قال في أحد ندواته أن المذكرة تحمل اقتراحات إيجابية سيختارها رجال التعليم الأسبق.

وأطلقت مجموعة من الهيئات النقابية بالجديدة حملة توقيع عراض مطالبة بسحب المذكرة رقم 122 المصادرة بتاريخ 31 غشت 2008 والتي تتعلق بتدبير الزمن المدرسي في إطار البرنامج الاستعجالي. وقالت الفرالية الديمقراطية للتعليم، إن تطبيق المذكرة سترتب عنها آثار سلبية ستضر بالعملية التربوية برمتها ولا تخدم مصلحة المتعلم والمدرس، في الوقت الذي

آباء وأمهات بأكادير يرفضون التوقيت العادي

المذكرة لم تراع البنية التحتية للمدرسة والاختلافات الجغرافية بين الأكاديميات والنيابات

هذا في الوقت الذي قال مدير المناهج والبرامج بوزارة التربية الوطنية في أول اجتماع له بالنيابات الخمس، إن المذكرة لا تهتم العالم القروي، وإنها ترتبط بجبل النجاح، وتعني السنة الأولى من التعليم الابتدائي وفيها من المرونة ما يجعل تعدد الانهجادات داخل المنظومة التربوية.

وتعود بنا هذه المذكرة إلى سنة 1998 حين أصدرت الوزارة مذكرة لتكليف زمن التمرس للعالم القروي مع المواسم والتقاليد وأيام الأسواق بشكل يسمح لأطفال البوادي بالاندماج في محيطهم الاقتصادي والاجتماعي، وقد تعبتها وزارة تحديث القطاعات بقرار استعمال التوقيت المستمر، وحثت وزارة التربية الوطنية على تطبيق هذا القرار.

من جهة، قال يوسف غرب، فاعل تربوي، إذا كان هاجس المذكرة، حسب منظوقها هو رفع مستوى النتوج التعليمي بغية الارتقاء بجودة تعلمات التلاميذ، فإنها لم تراع البنية التحتية للمدرسة المغربية التي لا تساعد على تحقيق هذا الهدف، إذ تتميز المدرسة بالتعليم الابتدائي بالنتشتت، كما لم تراع الاختلافات الجغرافية بين الأكاديميات، والنيابات، إذ من الصعوبة بما كان تطبيقها بأكاديمية جهة سوس ماسة درعة المنتشرة الأطراف، والتي أصبحت بموجبه مجموعات المدارس وحدواتها وأقسامها تبع عن السكان على الأقل بخمسة أكثر من 65 في المائة من تراثها يتكون من وسط قروي تقع بسلسلة الأطلس الكبير، إضافة إلى المناطق الصحراوية المتاخمة لنيابة زاكورة ووززانات. ويصعب تطبيقها أيضا لأن أغلب برعبات مجموعات المدارس وحدواتها وأقسامها تبع عن السكان على الأقل بخمسة كيلومترات، وقد تصل إلى عشرة في مناطق أخرى كما هو الحال بنيابة تارودانت. هذا إلى جانب أن الجهة تتشكل من الرحل. لذا من اللازم اختيار التدبير الزمني المناسب للقيادات التربوية المحلية، أساتذة ومديرين ونوابا. وأضاف «رغم ذلك تبقى، روح المذكرة إيجابية، وقد تكون فاعلة أكثر لو تم الإسراع بتفعيل مشروع المدرسة الجماعية التي تبني قرب سكان المنطقة ببنية حضرية تتوفر فيها الشروط المادية واللوجيستكية من أقسام ومرافق مختلفة وإمكانيات وسكن للمعلمين، ومع ما يوفر ذلك من استقراء وشروط تعليمية تعلمية تساعد على الوصول إلى الجودة التربوية. واعتبر المذكرة 122 من المستجدات التربوية التنظيمية للمدرسة بسلك التعليم الابتدائي، إذ تؤكد على توزيع الحصص الدراسية على حصتين الصباحية والمسائية، عوض التوقيت المستمر(وحدة) المعمول به حاليا بجميع القطاعات.

محمد إبراهيمي (أكادير)

اعرب آباء وأولياء تلاميذ مدرسة سكنية بنت الحسن وأسائنتها عن رفضهم التام لأجراة وفعل المذكرة 122 في شأن تدبير الزمن الدراسي بالتعليم الابتدائي، لما خلفته الصيغة الجديدة من متاعب والآهات والتلاميذ الذين يضطرون إلى توقيت أشغالهم لمراقبة أبنائهم أربع مرات في اليوم، حفاظا على سلامة الأبناء الذين يضطرون إلى قطع الطرقات القاتلة، خاصة أن أغلب التلاميذ الذين يتابعون دراستهم بمدرسة سكنية بنت الحسن يسكنون بجاءه رياض السلام وسيدي يوسف. وتشهد الآباء والأمهات بالصيغة التي كانوا يشتغلون بها لعدة سنوات، والتي وافقت الظروف الخاصة بالمؤسسة التي تحيط بها الطرقات والشوارع القاتلة.

وفق الوقت الذي اتعد فيه الآباء والمدرسون على تدبير زمنهم المدرسي والحياتي منذ انطلاق العمل بصيغة التوقيت المستمر عام 2000، كشف مدرسون في التعليم الابتدائي أن هذا النمط من التوقيت خفف من معاناة الالتحاق بالأزواج وساهم في الحد من طلبات الحالات الاجتماعية المستعصي على الإدارة معالجتها للم شمل الأزواج العاملين بالقطاع نفسه، وفي الآن نفسه الخفيف من الضغط على الوسط الحضري الذي لم يعد يستوعب المزيد من الموارد البشرية خاصة ما تعلق بها بالحالات الاجتماعية والصحية، رغم ما يخلفه ذلك من مصاريف الأعباء والتنقل اليومية الإضافية من قبل طار التمرس والإدارة. وإذا كانت روح فلسفة بداية الشروع في تنفيذ وأجراة العمل بالتوقيت المستمر منذ 9 سنوات دراسة سابقة من أجل الحد من تعقبات التلاميذ في الوسط القروي واستثمار وقتهم الثالث في أشغال موازية، وكذا نقادي عبء تنقل المتعلمين بالوسط المدرسي نفسه على مسافة تصل أحيانا إلى 5 كيلومترات لأربع مرات في اليوم، ليضطر إلى التنقل مرتين ذهابا وإيابا، مع ما يستتبع ذلك من إرهاب وغذاء ومخاطر الأضرار والفيضانات ونحوها. وأكد محمد رماش، الكاتب الجهوي لنقابة الجامعة الوطنية لموظفي التعليم بجهة سوس ماسة درعة، أن تطبيق مذكرة تدبير الزمن الدراسي والتعليم الابتدائي خلق إرباكا واستياء عارما داخل القطاع والأوساط التعليمية. وقال «لصباح» إن الوزارة أصدرت المذكرة 122 مع تفزييل البرنامج الاستعجالي في وقت متأخر جدا، على عكس باقي المذكرات التنظيمية للدراسة، إذ لم تتوصل بها النقابات في الوقت الذي يمكنها من تفسيرها للشغيلة التعليمية. وبهذا، تكون الوزارة قد ضرت بقوة في الصميم مفهوم الشراكة. بالتاكيد طبع تطبيق المذكرة بالروية، لكن الإدارة تلتفتها بشكل مختلف في الوسط القروي والوسط الحضري وشبه الحضري، ولم تلتفت تلك الإشارة الواضحة، وأن البعض أراد تعميمها.

عبد الله شيفاي

ملا أن منظومة التربية والتكوين يتجاذبها زمان: مدرسي وآخر يتضمن زمن التعلم، وكلامها يساهم في التصدي لآفة العهر المدرسي التي تخر جسم المنظومة التعليمية، سيما إن دير بشكل يراعي مصلحة التلميذ في إطار تفاعل فيه الوظيفية وشروط التعلم من أجل الارتقاء بمكسباته في شروط تعليمية علمية محفزة، تراعي حاجاته وتضع مصلحة فوق كل اعتبار.

وقال إن الوزارة أصدرت المذكرة 122 لخلخلة طابو الزمن الذي أصبح حكرا على المستفيدين من تطبيق التوقيت المستمر (الكيف) باعتباره مكسبا لا يجوز الحديث، رغم أن الجميع بات واعيا بأنه لا يخدم مصلحة التلميذ، لأجل ذلك تضمنت المذكرة الوزارية أربعة محاور تصدتها الأهداف الترخاة والمعايير الضابطة والمؤطرة، وكذا العمليات والإجراءات المتخذة وإعداد استعمالات الزمن، بعضها استعرضت ثلاث صيغ لاستعمالات الزمن. واستنتج شيفاي أن صياغة محاور المذكرة، ارتكزت على مبادئ علم النفس الزمان، إذ روعيت مصلحة التلميذ بالاستناد إلى الإيقاع البيولوجي للمتعلم من حيث الاستعدادات الجسمية والنفسية والذهنية، وخصوصيات الأنشطة والمواد الدراسية، وكذا الواقع المعيش مع الحرص على تحقيق الكفايات الأساسية الخاصة بكل مستوى عبر إتمام البرامج الدراسية في زمن فعلي للتعلم، وذلك ببرمجة استعمالات الأسبوعية التي أوكل أمرها إلى السلطة التربوية الجهوية والإقليمية، استنادا إلى معايير محددة تأخذ بعين الاعتبار الأنشطة التي يمكن ممارستها مع

عبد الله شيفاي

عبد الله شيفاي

عبد الله شيفاي